يتمثل له عزوفه عما يراه زاجرا له من عناده وملجيا له الى امتثاله وذلك لان
الايصال الى تمام ما في نفس الاخرين الذي كان حال القسمة واجب عليه
لا يستحق كل منهما سقي حقه على زبره فعليه ان يوصله الى حقه بعبرته كما ذكر
وانما كانت العبرة المذكورة خاصة به لتعلق اللزوم بعين ما يملكه وليس للاخرين
فيها ملك وانما وجب لهما ذلك في الزبير لايجاب ايصاله لهما الى حقهما
وهو لا يحصل الا بذلك ومما يويد ذلك ما ذكره شيخنا المحقق وجيه الدين
عبد الرحمن ابن زياد رحمه الله تعالى في فتاويه وهي مسئلة في ارض موقوفة
يستحق فيها اجرا الماء من الوادي المباح الى ارض مملوكة وهذا الاستحقاق
المذكور من قبل ان توقف الارض فاشترنا ظر الوقف وهو موقوف عن عمارة
الوقف العبارة الموصلة النفع الى الارض المملوكة المستحقة اجرا الماء للوقف
المذكور اليها هل يجبر الناظر على عمارتها عمارة توصل النفع الى الارض
المملوكة فاجاب بما لفظه في فتاوي العلامة الكمال الرداد ان كانت ارض
سفلى تستحق السقي على ارض عليا فحصل في العليا خراب فلم يصل صاحب
السفلى الى سقي ارضه الا بعمارة العليا انه يجب على صاحب العليا عمارتها والزامه
اي صاحب العليا بالعمارة واضح ان كان بتقصيره في الخراب وان كان لغير
تقصيره فيحتمل ان يكون الحكم كذلك لان كلا واحد يستحق السقي على ملك صاحبه
وعليه ان يوصل صاحبه الى حقه ويحتمل خلافه والاوجه الاول انتهى
ما في فتاوي الكمال الرداد قال شيخنا والظاهر وجوب العمارة على ناظر
الوقف من غلة الوقف انتهى ومما يويد ذلك ايضا ما ذكره خاتمة المحققين
شيخ الاسلام احمد بن عمر المزجد في العباب وابن حجر في شرحه من ان من له اجرا
ما في قناة بعضها او كلها في ارض غيره ولو بانيا لها هكذا او لو بدا صلها فهدمت
تلك القناة مثلا ولو بغير فعل مالك الارض لزم مالكها اي الارض ومن له النظر
عليها ان كانت موقوفة او الموصى له منفعة فيما يظهر اصلاح القناة بان يعيدها
الى ما كانت عليه قبل التشاغ وان لم تكن اصلا كما ملا فيما يظهر ايضا لان
هذا هو المتعين به ومما يدل عليه مشكوك فيه ولا ملزمة اي مئونة الاجرا المذكور
المشاركة في العمارة وان كان التهدم بسبب العلان الانهدام بسبب تولد
من يستحق على ان العمارة انما تتعلق بالات وهي ملك مالكها تعالى به قد لا يلزم
فلزمه الوفاء به هذا اذا كان الاجرا حقا عليه لازما انتهى واذا قيل قد قالوا اذا
انهدم احد الجدار المشترك بين اثنين وطلب احدهما من الاخر ان يعمره او يعيد اه

فاسع الاخر لم يجبر على الاخر مطلقا وهذا مثل ذلك قلنا الفرق بينهما ظاهر وهو
كما قال ابن حجر الهيتمي في شرح العباب ان الغالب في الشركة في نحو ذلك ان احد
الشريكين يقصد اضرار صاحبه بالاعراض عن العمارة معه فاقتضت الضرورة
تمكين الشريك من ان يبادر الى البنا بالة نفسه وانفراده بالانتفاع ليعلم الشريك
انه اذا اجاز له ذلك بادر الى البنا معه ولم يضره بالاعراض عنه انتهى بخلاف الزبير
الخاص المذكور اولا فانه ينفرد على الاخرين المذكورين اقامته بئرا لها الخاص
بهما وانفرادها بالانتفاع به فالحاجات الحالة الى ما يحصل به زوال الضرر عنها وقطع
قصد الشريك ذلك غالبا وهو الزام صاحب الزبير بذلك وحده بما ذكرناه سابقا
ولا يجوز للقاضي ان ياذن لشركي صاحب اليماني في احداث زبير بينهما وبين
قسمة كما وقع فتى منع ذلك العلامة الكمال الرداد وشيخه العلامة عمر الفتي
وجرى عليه شيخ الاسلام القاضي الطيب الشاشري وافتى به شيخنا المحقق
ابن زياد رحمهم الله تعالى لما في ذلك من منع مستحق مسقى القطعة المذكورة دفعة
واحدة ولا يجوز للقاضي ان ياذن لهما في عمرة زبيره المذكور بما ذكره في الجدار
المشترك اذا انهدم المشترك بين اثنين فطلب احدهما من الاخر ان يعمره او يعيد
فامتنع الاخر لم يجبر اي الاخر مطلقا وهذا مثل ذلك ما من ان للشريك منع شريكه
من ذلك والله عز وجل اعلم مسئلة في رجل تحت يده قطع ارض موقوفة
على جهة واحد مسقى واحد بعد واحد ثم يرسل الماء بعد ذلك الى اراضي
جيرانه من احدى القطع المذكورة ولا يحصل عليهم بذلك ضرر ثم انه جعل
القطع المذكورات قطعة واحدة وما هي في عمرتها ورفع زبرها كيف انها توقع
من الماشيا كثيرا فلوانه سقاها واخرج الماء من مجتازه الى اراضي الجيران
ثم حمل ذلك لكثرة الماء ربما يخرب خرابا فاحشا والحال انهم يزرعوا السقي من
عادتهم لا يمكنهم السقي من غيرها وان سقوا منها خربت اراضيهم خرابا فاحشا
فهل يجب على صاحب الارض العليا المذكورة ان يدفع المضرة عنهم وذلك
بان يرجع الارض المذكورة التي كانوا يسقون منها على عادتها ويرسله الماء منها
اليهم اولا واذا قلتم بالوجوب فلم يفعل ذلك وملا ارضه المذكورة من الماء
وارسله على جيرانه من المعتاد هل يضمن ما حدث من الضرر عليهم بكثرة
الماء وارساله اولا ولو انه اخرج الماء على عادته السابقة فنزل في اخرى
القطع السفلى من اراضي الجيران التي هي مجاورة له وسبب على حكم عادتها
فكثر الماء عليها من غير سبب منه ونزل الى ارض سفلى فخربت من ذلك فهل

فرق هذا الفرق

الفرق هنا فيه نظر

الايصال الى تمام الستة واجب عليه